



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٨ / ٥ / ٢٠١٠ برئاسة القاضي السيد مدحت المصمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد العسلي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صالح اللقبيدي و عيود صالح التميمي وميثاقيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو القمن العاقرتين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز – المدعي – / اركان مصلح سعود .

التميز عليهما – المدعي عليهما – / ١. مدير بلدية الفلوجة / إضافة لوظيفته –

وكيلته الموظفة الحقوقية التصار شاهر عبد الرزاق .

٢. مدير البلديات العام / إضافة لوظيفته .

الإدعاء

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق أن قدم عريضة إلى مدير بلدية الفلوجة مرافقاً بها قرار مجلس الانضباط العام المرقم ٢٠٠٨/٢٥٦ المؤرخ ٢٨/٨/٢٠٠٨ والقرار التمييزي الصادر من مجلس شورى الدولة المرقم ٢٢٠/انضباط/تميز/٢٠٠٨ وان البلدية المذكورة أعادت الطلب إلى مديرية البلديات العامة وان الدائرين لم تعيدها إلى الوظيفة لأنه كان موقفاً في مديرية بلدية الفلوجة واستقال منها عام ١٩٨١ . وطلب من محكمة القضاء الإداري إعادته إلى الوظيفة لان عدم إعادته يعتبر تعسفاً من الإدارة ولان لديه خدمة فعلية قبل استقالته بلغت ثلاث سنوات



ونصف أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٤ وبعد استشارة
٢٠١٠/٤٥ حكماً يقضي برد الدعوى وتحمله المصاريف وأتعاب المحاماة طعن
التمييز بالحكم المذكور يعرضه التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٢/١٧ المعنونة
لرئيس محكمة التمييز الاتحادية بواسطة محكمة القضاء الإداري التي إحالتها إلى
هذه المحكمة دون أن تنتبه إلى عدم اختصاص محكمة التمييز بنظر الطعن ،
وطلب نقض الحكم لأسباب الواردة فيها .

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد إن
الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية فسر قبوله شكلاً ولدى عطف
النظر على الحكم التمييزي وجد إن المدعي (التمييز) غير محق في دعواه لأن
قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل هو الذي ينظم أحكام
التعيين والاستقالة وإعادة التعيين وإن الطعن بعدم إعادة التعيين يكون أمام
مجلس الانتداب العام وليس أمام محكمة القضاء الإداري ، وحيث أن التمييز
كان قد طعن بقرار عدم إعادة تعيينه أمام المجلس المذكور وانتهت الدعوى
بالترد وصديق الحكم بقرار الهيئة العامة لمجلس شورى النولية بقرارها
المرقم ٢٢٠/انتداب/تمييز/٢٠٠٨ في ٢٠٠٨/١١/٥ لذلك لم يعد هناك
جواز قانوني بإقامة الدعوى مرة أخرى أمام محكمة غير مختصة وهي
محكمة القضاء الإداري . أما الاعتراضات التمييزية فلما أسس لها من
القانون وحيث أن محكمة القضاء الإداري ردت الدعوى لأسباب أخرى



قرر تصديق الحكم المميز من حيث النتيجة وتحصيل المميز رسم التمييز وصدر
القرار بالاتفاق في ٢٠١٠/٥/١٨ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد الساسي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم مuthا محمود

العضو
أكرم احمد باهان

العضو
محمد صالح التاجيبيدي

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
مبتميل شمشون فاري كوركيسي

العضو
حسين أبو التميم

التاريخ: ٢٠١٠/٥/١٨